مجلس النواب

فريق التقدم والاشـتـراكيـة الرباط في 2022/02/04

الرقم : 2233

الى السيد الوزيرة المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

حصيلة تفعيل قانون الحق في الوصول إلى المعلومات

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

السيدة الوزيرة،
تحية تقدير واحترام،
بعد ثلاث سنوات من إصدار القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومات، الذي جاء لتفعيل الفصل 27 من الدستور وتأكيدا للالتزامات الدولية للمملكة المغربية في ميدان حقوق الإنسان، لم يصدر أي تقرير رسمي حول تقييم تفعيل هذا القانون، والكشف على النقائص ومواطن الضعف فيه.
وقد قام مركز الأبحاث "طفرة" بتقييم تطبيق هذا القانون من خلال مشروع "مؤشر الحد الأدنى المضمون من المعلومات المؤسساتية أو ما يطلق عليه SMIIG Data". وتُظهر نتائج هذا التقييم، حسب التقرير الذي أصدره هذا المركز في هذا الموضوع، أن 44% من أصل 81 أكبر جماعة في المغرب (الجماعات التي يتجاوز عدد سكانها 50 ألف نسمة) لا تتوفر على موقع إلكتروني.
كما يشير التقرير ذاته إلى أن:
?88 في المائة من المواطنين يجهلون القرارات التي تتخذها مجالس هذه الجماعات؛
?85 في المئة من المواطنين لا يستطيعون الوصول إلى ميزانيات جماعتهم؛
? 43 في المائة من المواطنين لا يتمكنون من الاتصال بجماعتهم.
ومن جهتها، أصدرت "جمعية سمسم مشاركة مواطنة" تقريرا آخر حول حصيلة القانون المذكور. ومن بين خلاصاته:
?صعوبة الوصول إلى رؤساء المؤسسات المعنية في حال تعثر مسار الشكايات؛
?غياب الجماعات الترابية من منصة "شفافية"، رغم أنها من أهم المؤسسات التي يحتاج المواطن معلومات عنها وعن عملها، نظرا لمسؤوليتها عن تدبير الشأن المحلي؛
?غياب "لجنة الحق في الحصول على المعلومات" من منصة "شفافية" المخصصة لاستقبال طلبات المواطنين.
لذلك، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن حصيلة تفعيل القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات؟
وتفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نادية تهامي